مصر ، وخاصة الخلاف حول المسألة الفلسطينية ، وهل اسرائيل مستعدة للتفاوض مع بعض الشخصيات الفلسطينية او مع فلسطينيين ضمن الوفد الاردني ، ثم هل اسرائيل مستعدة للتفاوض مع عرفات اذا غير مواقفه ، ثم ماذا ستكون انعكاسات فشل مفاوضات الحكم الذاتي على علاقات اسرائيل ومصر والولايات المتحدة . وتعتبر تلك الجهات أن طرح مثل هذه الاسئلة انما يعتبر تبدلا في السياسة الاميركية التي اصبحت تعتقد ان المستوطنات تعرقل مفاوضات السلام ، وكذلك مطالبة اسرائيل باظهار استعدادها للتفاوض مع الفلسطينيين المستعدين لذلك . كما تفهم هذه الجهات : « ان ماكهنري يعتقد أن على اسرائيل ان تجري مفاوضات مع م .ت .ف . ، وعدم تجاهلها كشريك في **المفاوضات** » (**فولص** ، « **هآرتس** » ، ١٩٨٠/٢/٢٢) . ويخلص فولص الى القول : « ان امكانية طرح املاء اميركي باتت اكثر واقعية في هذه الظروف اكثر منها قبل نصف سنة » .

سحب اميركية في سماء اسرائيل

يرى البعض ان هناك اتفاقا اميركيا ـ اوروبيا على توزيع الادوار ؛ فالسياسيون الاوروبيون يطرحون مبادرات جديدة بالنسبة للموضوع الفلسطيني ، مثل تعديل القرار ٢٤٢ ، والمفاوضات مع م .ت .ف . وتعتقد بعض الاوساط الاسرائيلية ان الاميركيين لا يرفضون المبادرات الاوروبية ، ولكنهم يحبذون تجميدها ؛ وهدفهم من ذلك هو عدم المساس بمفاوضات الحكم الذاتي ، ويعلق دانيال بلوخ على ذلك بقوله : « ان الادارة الاميركية لن تتأخر عن توجيه ضغط على اسرائيل اذا ما رات ضرورة حيوية لذلك ، كما فعل الرئيس ايزنهاور عام ١٩٥٦ » (« **دافار** » ، ١٩٨٠/٢/٢٢) . ويشير المعلق نفسه الى ان المصلحة الاميركية الحيوية هي التقرب من العالم الاسلامي للوقوف في وجه التوسع السوفياتي والراديكالية والخمينية ، وان مثل هذا التقارب لن يتم الا على حساب التحرك الاسرائيلي في المجال الفلسطيني . كما يقول المعلق ان اميركا ستكون مضطرة لتوجيه ضغط على اسرائيل نظرا لانه لم يتم ، خلال الشهور التسعة من المفاوضات حول الحكم الذاتي ، اي تقدم في المسائل الجوهرية ، وان اي تقدم لن يطرا بصورة « تطوعية » ، وانما عن طريق الضغط والتدخل الشخصي للرئيس كارتر . ويؤكد ايضا ان بداية الضغط الاميركي قد تمت بالفعل عندما لم تستجب الادارة الاميركية لكافة مطاليب اسرائيل من المساعدة ، وكذلك تأجيل تزويدها بالاسلحة (**المصدر نفسه**) .

ويرى حاييم تسادوك في تصويت الولايات المتحدة الى جانب قرار مجلس الامن انه مقدمة لاحتمال معاقبة اسرائيل ، وبداية تحول في سياستها ؛ فيشير الى ان الولايات المتحدة كانت تسمي المناطق « بالمناطق المحتفظ بها » وهي العبارة المأخوذة من قرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ . واما الان ، فهي تتحدث عن « المناطق الفلسطينية والمناطق العربية المحتلة منذ عام ١٩٦٧ » . ويرى ان استخدام مثل هذا الاصطلاح يتناقض مع اتفاقية كامب ديفيد . كما ان القدس تم ذكرها على انها جزء لا يتجزا من « الاراضي الفلسطينية » . ولا يتجاهل القرار وضع القدس كعاصمة لاسرائيل فحسب ، وانما ينص على عكس ذلك تماما (« **معاريف** » ، ١٩٨٠/٣/٧) ويعتقد سفير اسرائيل السابق لدى الولايات المتحدة ، سيمحا دينتس ، ان موقف اميركا الجديد لا يعتبر كالمواقف السابقة ، التي وجهت فيها الانتقادات الى اسرائيل ، وانما ينطوي على موقف جديد وسياسة جديدة ، ويرى ان هناك اربعة امور جديدة في التصويت الاميركي على قرار مجلس الامن : اولها ، المطالبة بايقاف انشاء المستوطنات الجديدة وايضا ايقاف توطين الاسرائيليين كأفراد في المناطق المحتلة ؛ وثانيها ، المطالبة بتفكيك المستوطنات القائمة ، هذه المطالبة التي لم تطرح من قبل في اية مفاوضات مع الاميركيين اثناء المفاوضات حول اتفاقيات كامب ديفيد والاتفاقية مع مصر ؛ وثالثها ، المطالبة بايقاف الاستيطان في القدس وتفكيك ما بني في شرقيها ؛ ورابعها ، مطالبة مجلس الامن كافة الدول عدم تقديم المساعدة الى اسرائيل التي يمكن ان تستغلها لمصلحة الاستيطان في المناطق . ويرى دينيتس ان الولايات المتحدة تقف الى جانب المصريين بالنسبة لمسألتين رئيسيتين في المفاوضات ، الاولى : مطالبتهم بضم القدس الى الحكم الذاتي ، حيث جاء التصويت الاميركي الذي يقول ان حكم شرقي القدس ينطبق عليه حكم بقية المناطق ؛ والثانية تتعلق بمستقبل المستوطنات التي اقيمت في المناطق المحتفظ بها ؛ فقد قالت الولايات المتحدة ، حتى الان ، ان هذا الموضوع متروك للمفاوضات ، واما الان فانها تقول : يجب تفكيكها (« **معاريف** » ، ١٩٨٠/٣/٧) .